سلاماً يا عراق

نعم .. إحنا البديناها

■ هاشم العقابي

استوقفني برنامج قدمته قناة العراقية ليلة جمعة التظاهرات. ظهر في البرنامج ضيفان احدهما السيد ابراهيم الصميدعي، الذي، وكالعادة، قدم على انه "محلل سياسي". وهنا أول الأخطاء. فالرجل سياسي وليس محللا، والفارق بين الاثنين كبير. فالأول موضوعي، او هكذا يجب ان يكون، والثاني منحاز. انه سياسي لانه كان ضمن قائمة السيد البولاني السياسية، واعتقد انه صار يوما ناطقا باسمها. ثم انه مثل رئيس الوزراء في زيارة لاتحاد الأدباء بحسب الشاعر سيف الخياط الذي صرح أن: "الاعلامي العراقي ابراهيم الصميدعي سيمثل المالكي في حفل اعادة افتتاح النادي". والوكيل كالأصيل.

كانت حصة الأسد في الحلقة للصميدعي. أخرج بضعة أضابير قال انه جمعها من عدد من المتظاهرين فيها همومهم ومشاكلهم التي وصفها "شخصية". ضرب مثلا، وبشيء من السخرية، ان احد المتظاهرين كان يريد عملا لانه "مجرد" بطال. نسي الأخ بان الواحد ممكن ان يمثل ملايين في عرف الحرية والديمقراطية. ثم هذا المتظاهر هو واحد من شريحة اجتماعية نسبتها ٢٨٪. وهي اعلى نسبة بطالة بأي بلد بالعالم. ورؤية شاب واحد عاطل عن العمل تكفي ان تدمي قلب كل ذي ضمير.

فجأة اطلق الصميدعي العنان لخياله "الجامح" ليحمل جريدة المدى مسؤولية بدء التظاهرات التي خرجت او ستخرج بالعراق. ولم يتردد في وضع المسؤولية على عاتق رئيس تحريرها فخري كريم الذي، يرى الصميدعي، انه كان عليه ان ينقل معاناة الناس الى المالكي مباشرة وليس عبر الجريدة ! اني لم اسمع بحياتي ان العلاقات الشخصية يجب ان تحل محل الصحافة في حل مشاكل الناس في أي بلد متحضر. انه تفكير لا يخلو من قصور في فهم ما يدور بالعراق. فهل من المعقول ان رئيس الوزراء يحتاج الى رئيس تحرير جريدة لينبهه الى أن الناس قد ضاقت ذرعا بفعل الكهرباء شبه المعدومة والبطالة المتفشية ورائحة الفساد التي طغت على رائحة المجاري؟

وانا هنا لست بصدد الدفاع عن الجريدة ولا عن رئيس تحريرها، لكني اعتبر هذه التهمة لوحدها وسام فخر لفخري وجريدته. واجزم، لا بل واقسم، ان الصميدعي لو كان يعرف ماذا يعني التظاهر، حتى من الناحية اللغوية، لما اتهم به المدى.

جاء في لسان العرب: "تظاهر القومُ: تَدابَرُوا كأَنه ولَّى كُلُّ واحد منهم ظَهْرَه إلى صاحبه". بمعنى يحمي بعضهم بعضا.

ثم جاء: "التَّظاهُرُ: التعاوُن. وظاهَرَ فلان فلاناً: عاونه".

فان كانت المدى، وكما يدعي الصميدعي، هي أول من دفع الشعب الى ان يتكاتف ويتعاون بطريقة سلمية ومتحضرة، للمطالبة بحقوقه وحريته، فطوبى لها ولكادرها، وطوبى لشعب العراق بها.

ومثلما قال الشافعي: "إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان اني رافضي". فانا اقول للصميدعي:

ان كانت الدعوة للتظاهر "قلقلة"، كما تسميها، فليشهد الثقلان اني قلقلي !

هيومان رايتس تنتقد استخدام العنف ضد المحتجين

المرجعية تشيد بتظاهرات الجمعة ومطالبات بحل مجالس المحافظات

بغداد / المدى

أشاد المرجع الديني الأعلى علي السيستاني، امس السبت، بالتظاهرات التي شهدتها البلاد يوم امس الاول الجمعة، وحذر من مغبة استمرار الحكومة العراقية على النهج الحالي في إدارة الدولة، ودعاها إلى اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء امتيازات أعضاء مجلس النواب السابقين والحاليين ومجالس المحافظات وكبار المسؤولين والامتناع عن استحداث مناصب حكومية جديدة.

وقال بيان صادر من مكتب المرجع السيستاني إذ تقدّر عالياً أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا في تظاهرات، يوم أمس الاول الجمعة، بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسّباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة. وأضاف البيان أن المرجعية تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة، مبينا أن تلك الإجراءات تتمثل في "تحسين الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة.

ودعا المرجع السيستاني في بيانه اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء امتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم، كما دعا أيضا الامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية ستكلّف سنوياً مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها حالياً.

هذا ودعت منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الانسان من مقرها في نيويورك السلطات العراقية إلى إجراء تحقيق في كل من حوادث القتل التي رافقت التظاهرات التي خرجت في إرجاء العراق يوم الجمعة الماضي وكذلك في اي استخدام غير قانوني للعنف من جانب قواتها الامنية.

وقالت المنظمة انها رصدت رجال الامن وهم يعتدون بالضرب على متظاهرين وصحفيين عزل ما ادى الى اصابة ١٨ منهم على الاقل بجروح بليغة.

واكدت المنظمة ان اي استخدام غير مبرر وغير قانوني للقوة، وعلى وجه الخصوص القوة التي تؤدي الى الوفاة، يجب ان يقود بدوره الى مقاضاة المسؤولين عنه بمن فيهم أولئك الذين أصدروا الأوامر باستخدام العنف.

وأضافت ان على السلطات العراقية رفع كل الإجراءات، التي قالت انها غير ضرورية، وتقيد من حرية التجمع والاحتجاج السلمي.

من جهته قال نائب مدير البرامج في المنظمة توم بورتيوس ان على السلطات العراقية لجم قواتها الامنية والاتيان بتفسير مقنع عن كل حادثة قتل، ويجب على قوات الامن توخي اقصى درجات ضبط النفس في تعاملها مع المحتجين.

ودعت اللجنة في بيان حصلت "المدى" على نسخة منه جميع الأجهزة الأمنية الى التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس

وبدورها حيت اللجنة التحضيرية المبادرة المدنية للإصلاح والتغيير جميع المتظاهرين الذين عبروا عن مطالبهم بالوسائل السلمية والمدنية التي طالما دعينا اليها وادانت قيام مجموعة صغيرة من المتظاهرين ببعض الأعمال التي تسيء لمطالب الشعب وتعطي الذريعة لمن يريد تشويه الصورة الحضارية للمحتجين.

والتعامل بإيجابية مع المتظاهرين وتفهم دوافعهم وإطلاق سراح جميع المعتقلين للتخفيف من حالة الاحتقان القائم في الشارع العراقي وتفويت الفرصة على من يريدون الإيقاع بيننا.

وبحسب البيان فانه سيتم منح مؤسسات الدولة المختلفة مدة أسبوع للنظر بمطالب الشعب العراقي واتخاذ إجراءات عملية بشأنها تعمل على تحقيق المطالب والتي تنطوي على الخدمات، ومحاربة الفساد الاداري والمالي

و إصدار قانون الأحزاب في مدة لا تتجاوز الستة أشهر.،فضلا عن التوقف عن التعامل الانتقائي مع تشريعات النظام السابق واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم وتشكيل لجنة تراجع كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والتأكد من مدى مواءمتها للدستور والقوانين الدولية. وتفعيل هيئة حقوق الإنسان ومجلس الخدمة الاتحادي، والتأكيد على استقلالية الهيئات المستقلة وإلغاء ارتباطها بمجلس الوزراء.

اما المكتب الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي فقد اعتبر وبحسب بيان له التظاهرة مطلبية بامتياز حيث كانت أصوات المحتجين الكثر عالية مطالبة بتوفير الخدمات والتعيينات ومحاكمة الفاسدين وإخراج الفاشلين، وبإقالة رئيس مجلس محافظة بغداد ومحافظ بغداد، كما نددوا بشدة في هتافات صاخبة بالبعث وحقبته السوداء، وبالإرهاب والتكفير والظلام، ناعتين البعث والقاعدة والفساد بالـ"باطل".

وطالب النائب طلال خضير الزوبعي القيادي في القائمة العراقية رئيس الوزراء نوري المالكي بحل مجالس المحافظات وإقالة محافظيها فورا ومحاسبة الضباط المتورطين في اصدار الاوامر التي تسببت في مقتل وجرح

العديد من المتظاهرين العزل في محافظات العراق.واضاف الزوبعي ان على رئيس الوزراء نوري المالكي اتخاذ قرارات جريئة وعاجلة بالاستجابة لطلبات المتظاهرين الغاضبين من نقص الخدمات واستفحال الفساد والمفسدين.

وقال الزوبعي اطالب رئيس الوزراء نوري المالكي بالقيام بواجبه واصدار قرار جريء بحل مجالس المحافظات التي شهدت تظاهرات احتجاجية وإقالة محافظيها فورا.

واكد الزوبعي انه ليس أمام المالكي سوى الاستجابة الفورية لمطالب المتظاهرين وتحقيق مطالبهم التي تبدأ اولا باقالة جميع المحافظين الذين شهدت محافظاتهم تظاهرات غاضبة".

كما طالب الزوبعي"المالكي كونه القائد العام للقوات المسلحة بإقالة الضباط الذين اصدروا الاوامر بإطلاق النار على المتظاهرين وسقوط العشرات منهم بين قتيل وجريح جراء هذه الاوامر.

وفي السياق ذاته اعلن مصدر امني امس السبت مقتل شخص واصابة سبعة اخرين بجروح جراء اطلاق نار ضد متظاهرين في احدى مناطق محافظة الانبار

واضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه ان شخصا قتل واصيب سبعة آخرون بجروح جراء اطلاق نار من قوات الامن ضد متظاهرين في ناحية كبيسة، فضلا عن اعتقال ١٤ متظاهرا.

وبهذا الشأن قال قائد شرطة الانبار العميد هادي رزيج كسار لوكالة كردستان للأنباء أن الأجهزة الأمنية ستقوم بمطاردة المسيئين والمعتدين على المال العام وليس كل المتظاهرين فهناك من خرج بمطالب اعطاها الى النواب والمسؤولين المحليين اما الذي تجاوز فسيقدم الى القضاء.

واضاف ان الذين اعتدوا على الممتلكات العامة ليسوا من الذين خرجوا في التظاهرات وانما من المندسين وسط الصفوف وقد توصلنا الى بعض الاشخاص الذين قاموا بإحراق الممتلكات.

يذكر أن العراق شهد، يوم أمس الاول، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الأنترنت

على خلفية اعتقال عدد من الإعلاميين بتظاهرة الجمعة

برلمانيون لـ (المدى) حان الوقت لتشريع قانون حماية الصحفيين

بغداد / إيناس طارق

انتقد عدد من السياسيين حالات الاعتقالات التي طالت عددا من الإعلاميين خلال تظاهرات الجمعة، مشددين على أن الوقت قد حان لسن قانون لحماية الصحفيين.

النائب عبد الهادي الحساني من الائتلاف الوطني قال في اتصال هاتفي مع"المدى"إن حق التعبير والحريات يضمن للإعلاميين نقل المعلومة الدقيقة بكل حرية وان لا يتعرض الاعلامي الى مضايقات تعيق عمله لانه يمثل السلطة الرابعة ويجب ان يكون محميا كما السلطات الثلاث،مشددا على انه لا يسمح لقوات الامن ان تقوم بالاعتقال العشوائي لصحفيين وما بدر من تصرفات لا تليق بالعراق الذي نادى وعمل على الديمقراطية واصبح منبرا يمثله كل الشعوب بذلك. واكد الحساني ان الوقت الان اصبح مناسبا لإصدار قانون حماية الصحفيين من اجل عدم تكرار تلك الاعتقالات التي تعود بنا الى زمن الظلم والدكتاتورية.

بينما علقت النائبة عالية نصيف من القائمة العراقية في تصريح لـ"المدى"قائلة: إن ما حدث من اعتقالات عشوائية بحق المتظاهرين والإعلاميين غير منطقي ومرفوض مطلقاً موضحا انه لا بد من الأجهزة الحكومية أن تكون أكثر صبرا وتعاملاً مع المتظاهرين وخصوصاً الإعلاميين فما حدث من اعتقالهم هو غير مقبول، ولا يمكن قبوله من قبل اي جهة كانت لهذا اصبح الوقت الان مناسبا لإصدار قانون حماية الصحفيين لتوفير حصانة لهم وحتى لا يتكرر ما كان يحدث في النظام السابق من اعتقالات عشوائية فالشارع سوف يأتي يوم وينتفض ضد الاعتقالات العشوائية التي تحدث بين فترة وأخرى.

بدوره النائب عدنان السراج من ائتلاف دولة القانون قال لـ"المدى"ان ما حدث يوم التظاهرة في يوم ٢٥ شباط من اعتقالات عشوائية للمتظاهرين والإعلاميين يعتبر سلبياً في المسيرة السياسية العراقية لان العراقيين بحاجة الى اشاعة قانون ثقافة التظاهر.

اشار السراج في حديثه قائلاً: ان ما قيل من حدوث اختراقات للتظاهرة من قبل بقايا الارهاب والبعث حدث فعلا ودخول عصابات منظمة للنهب والسلب اخترق التظاهرات اذن كان لا بد للحكومة من ان تكون على يقظة وحذر وان تكون القوات الامنية على حذر اكثر وان لا تستخدم القنابل المسيلة للدموع او اطلاق القنابل المطاطية كما يقال اذن الاعلاميون الان هم بحاجة الى سن قانون يحميهم مما يحدث لهم من اعتقالات دون سبب او مبرر.

من جانبه اوضح النائب وليد شركة من التحالف الوطني الكردستاني في تصريح لـ"المدى"ان العراق الان اصبح هو منبر الديمقراطية فكيف يمكن ان نشوه هذه الديمقراطية التي اصبح الجميع في البلدان العربية يقتدون بها ويفعلون كما فعل شعب العراق وانتفض واصبح مثالا لبزوغ الديمقراطية في كل البلدان العربية التي ثارت ضد حكم رؤسائها والان يأتي المشاغبون ليلوثوا هذه الديمقراطية بإثارة الشغب والعبث بالاملاك العامة ان الاعلام يجب ان يتسم بنقل الحقيقة كما هي وهنا لا يحق لاي جهة كانت اعتقال الاعلامي المحايد الذي يجب ان يكون موضوعيا بنقل الحقائق حتى لا يحدث ما حدث من اعتقالات عشوائية.

اما الناشطة هناء ادور رئيسة منظمة الامل فقالت لـ"المدى"نحن منظمات المجتمع المدني نستنكر بشدة ما حدث من اعتقالات يوم التظاهرة السلمية يوم ٢٥ بحق المتظاهرين والإعلاميين وما حدث من اعتداءات عليهم هو مرفوض وجميع الجهات تستنكر ذلك ولماذا تم اعتقال الاعلاميين من اماكن كانوا بعيدين فيها عن العمل او حتى التظاهر فضلا عن ضربهم بشدة وسحبهم الى سيارات الاعتقال دون ذكر اسباب ومن ثم يعتذر لهم ويطلق سراحهم الكل في العراق من مثقفين ومنظمات مجتمع مدني ومسؤولين يؤمنون بحرية الاعلام يدينون هذا التصرف ويطلبون من كل الجهات الامنية التابعة للحكومة ان تعتذر رسمياً على ما فعلت.

بعد أن قطعت مسافات طويلة مشياً على الأقدام

الحشود العراقية انطلقت للمطالبة بإصلاح النظام

ترجمة: عمار كاظم محمد

ذكرت تقارير صحفية ان ستة اشخاص قتلوا في اماكن متفرقة من البلاد في الوقت الذي تجمع فيه الاف المتظاهرين في ساحة التحرير وسط بغداد يوم الجمعة الماضي للاحتجاج على الفساد والخدمات العامة السيئة على الرغم من قيود الحركة الصارمة التي فرضتها الحكومة.

هذا و قام البعض من المحتجين برمي الحجارة على شرطة مكافحة الشغب التي شكلت سلسلة بشرية لمنع المتظاهرين من عبور الجسر والوصول الى المنطقة الخضراء التي توجد فيها السفارتان الامريكية والبريطانية كما حامت المروحيات في أجواء العاصمة.

اما في الحويجة بمحافظة كركوك فتم اطلاق النار من قبل الشرطة ما ادى الى مقتل ثلاثة محتجين بعد ان هاجمت التظاهرة البنايات الحكومية واشعال النار في البعض منها بينما جرح خمسة من رجال الشرطة أثناء الاشتباكات وفي مدينة الموصل قتل ثلاثة اشخاص من المتظاهرين.

وبدورهم وحد رجال الدين من داخل وخارج الحكومة معارضتهم لاحتجاجات يوم الغضب التي جرت في يوم الجمعة في بغداد والعديد من المحافظات الاخرى.

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وقادة آخرون بدأوا في وقت مبكر من الاسبوع الماضي باصدار تحذيرات من ان عصابة القاعدة وافراد حزب البعث المحظور يخططون لاستهداف التظاهرات.

وتأتي هذه الاحتجاجات في الوقت الذي يعبر المتظاهرون عن رغبتهم في تغيير قيادتهم في ليبيا بعد ان نجحت الاحتجاجات بسقوط حكم حسني مبارك في مصر وزين العابدين بن علي في تونس، اما الحكومة العراقية فمنتخبة ديمقراطيا لكنها تعاني من نقص الخدمات وخصوصا في قطاع الكهرباء وتجهيزات الماء النظيف بعدما يقرب من مرور ثماني سنوات على سقوط النظام السابق.

وحددت الحكومة بصرامة حرية الحركة في العاصمة لكبح جماح احتجاجات يوم الجمعة وكان هناك زيادة في دوريات الهليكوبتر العسكرية بالاضافة الى التعليمات المشددة في نقاط التفتيش، ففي منطقة الكرادة التجارية في بغداد كان رجال مسؤولون في الجيش والشرطة يستوقفون الناس ويستجوبونهم.

يقول سمير عادل رئيس مجلس الحريات وهو احد منظمي التظاهرات"انهم يقولون اننا نهتم بكم، لكن حقيقة الامر هو انهم يريدون اخافة الناس فقط وهذا كل ما في الامر". وكانت قيود الحركة قد منعت القنوات الفضائية من نقل وتغطية الاحتجاجات فقد قامت قيادة عمليات بغداد المسؤولة عن امن العاصمة بالاعلان عن فرض حظر على سير كافة العربات في الشوارع بما فيها الدراجات بكافة انواعها ما اجبر المحتجين على السير مشيا على الاقدام للوصول الى مركز المدينة من اجل الاحتجاج، لقد كانت القيود اكثر تشددا مما كانت عليه ايام الانتخابات في آذار من العام الماضي.

ويعاني العراق من نقص حاد في الكهرباء وتجهيز الماء النظيف والخدمات السيئة في المؤسسات التي تزود المواطنين بالرعاية الصحية والتعليم كما ركز المحتجون على مليارات الدولارات التي يتم الحصول عليها شهريا من إيرادات النفط والمسؤولين المنتخبين الذين يحصلون على اكثر من ١٠ الاف دولار شهريا كراتب ومنافع اجتماعية.

و اثرت الاحتجاجات حتى على ميزانية عام ٢٠١١ التي تم تمريرها خلال الاسبوع الماضي والتي تم فيها تحويل اموال الطائرات المقاتلة لدعم الحصة التموينية كما تضمنت تخفيض رواتب المسؤولين.

وقال حيدر العبادي النائب عن التحالف الوطني في معرض حديثه عن التظاهرات انها بالتأكيد تمثل ضغطا فاذا مرت هذه الفترة بسلام فستكون لدينا ديمقراطية صحية جدا في هذه البلاد.

عن: وول ستريت جورنال

قل ودل

□ اسامة النجيفي

■ الاستجابة السريعة من قبل الحكومة لمطالب المتظاهرين هو ما دعا اليه رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، معلنا دعم مجلس النواب الكامل لهذه المطالب وإلزام الحكومة في التحرك السريع، مطالبا بفتح تحقيق بشأن الضحايا الذين سقطوا اثناء التظاهرات، مؤكدا ضرورة التعامل الإنساني مع المواطنين.

□ صفية السهيل

■ قالت النائبة عن التحالف الوطني صفية السهيل ان تظاهرة يوم الجمعة وما سبقها تؤكد ندم الشعب العراقي لمشاركته في الانتخابات البرلمانية خلال العام الماضي، مشيرة الى ان الفاسدين من المتنكرين بزي رجال الدين، الذي هو براء منهم، باتوا يعتدون على الحقوق والحريات والكرامات والدين نفسه.

□ هاني عاشور

■ أشار مستشار القائمة العراقية هاني عاشور الى ان المطلوب من الحكومة وقياداتها الامنية السماح للمتظاهرين للتعبير عن انفسهم وعدم منعهم ، لان في صوتهم تكمن الحقيقة الساعية للإصلاح وطرد المفسدين وبناء الدولة الديمقراطية ، موضحا ان الاعتداء على الإعلاميين هو ضد مبادئ حقوق الانسان.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون